

«الامة» الكويتي يؤجل التصويت على ميزانية 2022 - 2023»



الكويت - رويترز

أجل مجلس الأمة الكويتي (البرلمان)، الثلاثاء، التصويت على ميزانية الدولة للسنة المالية 2022 - 2023 التي بدأت في أول نيسان/ إبريل، بعد أن طلبت الحكومة سحب تقارير لجنة الميزانيات البرلمانية لمزيد من الدراسة وأخذ ملاحظات النواب بعين الاعتبار. وهذه الميزانية أعدتها الحكومة السابقة التي كان يرأسها الشيخ صباح الخالد الصباح وكان من المفترض أن يقرها البرلمان السابق في الصيف الماضي، إلا أن ذلك لم يتم بسبب حل البرلمان وإجراء انتخابات جديدة. كما تم خلال الصيف قبول استقالة حكومة صباح الخالد وتشكيل حكومة جديدة برئاسة الشيخ أحمد نواف الصباح.

وطبقاً لتقرير اللجنة البرلمانية، فإن الميزانية خضعت لتعديلات في ضوء ارتفاع أسعار النفط في الأشهر الأخيرة، حيث تم تقدير الإيرادات بمبلغ 23.399 مليار دينار (75.42 مليار دولار)، تشكل الإيرادات النفطية 91 في المئة منها. في حين تبلغ المصروفات 23.066 مليار دينار، مع فائض متوقع قدره 333 مليون دينار. وكانت التقديرات السابقة التي أعلنتها الحكومة في كانون الثاني/ يناير تشير إلى أن الإيرادات ستبلغ 18.818 مليار دينار والمصروفات 21.949

مليار دينار والعجز 3.13 مليار دينار. وتحدث أغلبية نواب البرلمان في جلسة، الثلاثاء، مطالبين بسحب تقارير لجنة الميزانيات ليتسنى لهم قراءتها والاطلاع عليها، معتبرين أن الميزانية تستحق مزيداً من التدقيق. وأعلن وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عمار العجمي في نهاية المناقشات، أن الحكومة توافق على سحب تقارير الميزانيات ودراسة جميع الملاحظات التي أبدتها النواب. وكان بإمكان الحكومة إقرار الميزانية في الشهور الماضية بمرسوم أميري في فترة حل البرلمان لكنها قررت إرجاء أمر الميزانية إلى أن تم انتخاب برلمان جديد. وقال الوزير العجمي: إن الحكومة لم تلجأ لإقرار الميزانية بمرسوم أميري «حرصاً منها على التعاون مع مجلس الأمة لتحقيق «تطلعات المواطنين».

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024